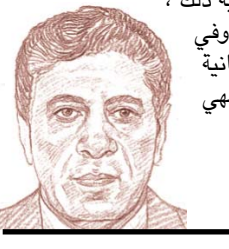


المجتمع وتقاطع الخطوط

بينما يمسك العالم ، بكل عنصر ابداع ونمو وتطور ، نحن مع الاسف نعود الى الخلف ونمسك بما يضعف ذاكرتنا والدولة وروابط المجتمع ، فقد اُشيعت ثقافات ليست لها علاقة بالعلم والمعرفة والتربية والروابط المجتمعية التي عرف بها العراق . لقد اصبحت العشييرة ، مركز استقطاب سياسي ، وصار الاختلاف على ايسبط القضايا عنصرا للإلغاء بالسلاح دون احترام للدولة والقضاء والشرائع السماوية ، ومن المؤسف نجد المعالجات والمناشدات الدينية لاتخلو من تلطيف الاجواء ، ولتساعد على رفض السلوك العشائري الذي اصبح فوق القانون والدولة والعلاقات الانسانية. لقد أصبح الابتزاز المالي ، عبر صناعة المشاعر والاعتداءات ، أحد وسائل العشانر ، وهذا السلوك لم تعرفه عشائر العراق سابقاً ، وإنما نما وتطور بسبب الوضع السياسي القائم ، الذي يعتمد في كثير من الحالات الى استمالة المجموعات العشائرية في المسالك الانتخابية ، والجميع يعرف إن الكثير من فواصل المجتمع تمارس اساليب انتهازية بغية الوصول لاهداف ليست مشروعة ولاشريعة بالمفاهيم الدينية العادلة . وليس بعيدة أزمة رسوب طلبة الثالث المتوسط المفعجة والمخزية ، عن هذا التقاطع المفعج الذي قام به نظام الدولة وقوانينها ، وبين السلوك اللامنضبط اجتماعياً وعشائرياً ، فهذا الرسوب يعبر بشكل مؤكّد عن رسوب السلطة في معالجة الأزمات ، ويؤكد في ذات الوقت بان أهم حلقة تربوية تعليمية من حلقات التطور البيني المجتمعي والاقتصادي قد رسبت بشكل مفعج ، وهذا الأمر ينسحب على مختلف المواقع الأخرى ، ومن يفكر بضرورات النهوض ووقف الفشل المستمر يواجه بكثير من عوامل التصدي والتخويف . من الدهش رغم الانتكاسات الاقتصادية ، والضعف المفرط بالخدمات ، واللامبالاة في الوضع المجتمعي وتسديد العشائر أو على الأقل معظمها في فواصل اجتماعية مهمة بسبب انجراف السلاح والمزيد من بعض افك السلطة .. تقول من الدهش لن تجد مراجعة جادة للأسباب وعناصر العلاج . نحن نعرف الأسباب ، ومعظمها كيان السلطة المشوهة المبنية على المحاصصات الطائفية والعشائرية الانتهازية السامعة ، ولكن السلطة هي التي لا تريد أن تعرف وتستمر بعدم المعرفة . لكننا مبنية على الخطأ وتريد الاستمرار الآن ، والا الا تعرف هذه السلطة ووزارتا التربية والتعليم العالي والمحالطات ايضا . بان المدارس الاهلية المدنية والدينية هي إحدى أهم اسباب الفشل الدراسي ، في تلك المدارس الكثير ممن يتجنحون بسبب ليست له علاقة بالنتاج والعلوم وما يتصل بهما . إن الكثير من هذه المدارس تستعمل الرموز الدينية التي اشغلت العالم الاسلامي والانساني بعمقها ، ولكن في هذه المدارس لاشي ينطبق على الاسم . يتحدثون في وسائل الاعلام ، عن الخلافات ووجهات النظر في توزيع هيكلية السلطة ، لكنهم يتجنحون عمدا أو بسبب سطحية التحليل ، عن الاسباب التي اوصلت العراق لهذا الوضع الهلك ، ويدعمها هيكل النظام التربوي ، ويصبح رهيبة المحاصصات الطائفية ، يعني ذلك هلاك أهم مقومات البناء والتقدم الحضارة . لقد بقي رغباً على بعض العقول المشلولة . التاريخ العراقي العظيم الذي كتبه اوائل التكوين البشري وظل يترامح ويعطي الانسانية الكثير من المعارف ، ولو كان الأمر في بعض هؤلاء، تصدعت البلاد والناس . إن التقاطعات داخل المجتمع ، وشيوع السلوك اللامنضبط للكثير من الناس وفي مقدمتهم الشباب ، والاجرام عن المدارس وعدم الرغبة في الدراسة وكذلك التسليم من المدارس وعدم السؤال عن المستفيين من قبل المدرسة . يؤثر الخلل الفاضح بعدم الاهتمام بالعلوم التربوية والمعرفة ، ولو كان أحد منكم يقف أمام المدارس المتوسطة للفتيات لشاهد الكثير من البنات المراهقين المتعلمين ، فلما عطلت تعليمهم الآداب ولا السلطة تتخذ الإجراءات الكفيلة بعدم انتشار مثل هذا السلوك . نحن مع الاسف نقترب من تقاطع الخطوط ، بين المجتمع والسلطة من جهة ، وبين المجتمع والعلاقات الرصينة التي تعلمناها في الصغر من العائلة والخيف والدينية والدرسة .

لايكن أن يؤثر رجل الدين الخلل ورغم أهمية ذلك ، لكن عليه أن يؤكد بان التسبب العشائري وفي المدينة نمع لبناء الانتماء الحزبي، بل باعتباره المركز المستقر النهائي للمجتمع والقضاء القومي الصالح لاحتواء الجدل الجيو-سياسي، استجابة جمالية إلى الحق والشريعة. لو أدركنا أن كتبه اقتصادي مغفور يدعي أنظر لأفر ، أن التفضيزات الضريبية سوف تزيد عائدات الضرائب لأنها تحفز النمو! هذا الاقتصادي الذي اشتهر في سبعينات القرن العشرين بمدخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحقيق بين الضغط الضريبي ومدخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحقيق الاستقرار. ريعان الرئيس اليربعين لولايات المتحدة، حين كان حاكماً لولاية كاليفورنيا الثالث والثلاثين (1967.1975) اقتنع ببساطة وحداثة فكرة الاقتصاد لافر، فاعتقها برنامجاً انتخابياً، فقام بتحرير الاقتراح 13 وأى وثيقة دستورية لولاية كاليفورنيا، تم التصويت عليها في استفتاء عام سنة 1978تقضي بتحقيق الاتصانات الضريبية المقاربية في الولاية. وقام ريعان بضمة لافر إلى حملته الانتخابية ويعينه مستشاراً للسياسات الاقتصادية (1981.1989). لماذا يرغب المستثمرون الأجانب وأثرياء العالم الشرقي باستثمار أموالهم في دبي وبقية الإمارات العربية المتحدة، لماذا يحجم المستثمرون الأجانب والعالم الشرقي عن استثمار أموالهم لدينا؟ لماذا يشهد سوق العقارات ركوداً منذ 2014 لو افترضنا أن رسم اللبونين لولاية كاليفورنيا، التي يدفعها مشتري العقار هي غالباً ما تكون أكثر من الضريبة التي يدفعها بائع العقار، سنجد أن سوق العقار بعد هذا العقار قد تباطأت. أو أن الأهالي قد استنفوا عن دائرة الاستثمار المقاربي بحبل قانونية أو غير قانونية حتى فالحاجة أم الاختراع، ريعان لسنة 1980 وسياسة حققت له المعجزات، وأعيد انتخاب ريعان لمرتين، لأن الفكرة الاقتصادية حصلت على رواج سياسي، رغم أن أكثر من اثنا عشر عضواً من أعضاء حكومته أتهموا وأدينوا بانتهاكات قانونية خطيرة؛ وتأكدت الأساط السياسية المعارضة أدرك لماذا ربط هيفل بين السياسة والجغرافية بقوله الجيوب-سياسة؛ أن تجنّب مطار دهوك، الذي توقف العمل فيه منذ 2012 سيضفي طابعاً جماًلباً على السياسة المحلية، ويزداد اعتزاز المواطن بهويته الكردية، وأترزازه بمدينته كفضاء ثقافي! لكن الأولى من المطار هو إنشاء طريق أرتوبيان بين أربيل ودهوك خلال من المنحنيات الضيقة والارتفاعات المفاجئة وتحويل تقاطعات إلى جسور لو استعاد بعض عقارات الدولة المتنازع عليها بين بعض الأثرياء الذين حولوا الأراضي التي كانت في خراطم البلدية إلى قصور فاخرة مسيجة بحدردن كونكريتية عالية ذُكر بقصور سدّام؛ لو قدم مشروع قانون إلى البرلمان لحماية المناطق المناطق الخضراء، في المدن؛ لو تم تفعيل شرط البلدية على كل مواطن أن يزرع ثلاث أشجار أمام بيته أو محله أو مشروعه أو عيادته؛ لو أجبر المستثمرين على بيع جزء من الشقق إلى ذوي الدخل المحدود وخاصةً موظفو وزارة التربية، الشريحة الأكثر إهمالاً ونسياناً من الحكومات السابقة؛

لو أجبر المدارس الأهلية بشرط تعيين الأوائل من كليات التربية بمعدل مدرسو أو اثنين لكل مدرسة؛ لو أوقف استيراد الخدمات البيض والسود والملونات؛ لو أوقف استيراد المنتجات الزراعية ولو لسنة واحدة لدعم فئة الفلاحين!



جاسم مراد

هلسنكي

وينقلب إلى أهله مسروراً

لو أدرك قدرة الدولة بحسب لوفيفير على اختزال الزمن باختزال الخلافات الموروثة والثرات القديمة، وإعادة إنتاجها بتحويلها إلى تكرارات دائرية في صيغ دائرية، بأن تُفرض الدولة نفسها على الكل بلا تمييز بسبب العشييرة أو الانتماء الحزبي، بل باعتباره المركز المستقر النهائي للمجتمع والقضاء القومي الصالح لاحتواء الجدل الجيو-سياسي، استجابة جمالية إلى الحق والشريعة. لو أدركنا أن كتبه اقتصادي مغفور يدعي أنظر لأفر ، أن التفضيزات الضريبية سوف تزيد عائدات الضرائب لأنها تحفز النمو! هذا الاقتصادي الذي اشتهر في سبعينات القرن العشرين بمدخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحقيق بين الضغط الضريبي ومدخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحقيق الاستقرار. ريعان الرئيس اليربعين لولايات المتحدة، حين كان حاكماً لولاية كاليفورنيا الثالث والثلاثين (1967.1975) اقتنع ببساطة وحداثة فكرة الاقتصاد لافر، فاعتقها برنامجاً انتخابياً، فقام بتحرير الاقتراح 13 وأى وثيقة دستورية لولاية كاليفورنيا، تم التصويت عليها في استفتاء عام سنة 1978تقضي بتحقيق الاتصانات الضريبية المقاربية في الولاية. وقام ريعان بضمة لافر إلى حملته الانتخابية ويعينه مستشاراً للسياسات الاقتصادية (1981.1989). لماذا يرغب المستثمرون الأجانب وأثرياء العالم الشرقي باستثمار أموالهم في دبي وبقية الإمارات العربية المتحدة، لماذا يحجم المستثمرون الأجانب والعالم الشرقي عن استثمار أموالهم لدينا؟ لماذا يشهد سوق العقارات ركوداً منذ 2014 لو افترضنا أن رسم اللبونين لولاية كاليفورنيا، التي يدفعها مشتري العقار هي غالباً ما تكون أكثر من الضريبة التي يدفعها بائع العقار، سنجد أن سوق العقار بعد هذا العقار قد تباطأت. أو أن الأهالي قد استنفوا عن دائرة الاستثمار المقاربي بحبل قانونية أو غير قانونية حتى فالحاجة أم الاختراع، ريعان لسنة 1980 وسياسة حققت له المعجزات، وأعيد انتخاب ريعان لمرتين، لأن الفكرة الاقتصادية حصلت على رواج سياسي، رغم أن أكثر من اثنا عشر عضواً من أعضاء حكومته أتهموا وأدينوا بانتهاكات قانونية خطيرة؛ وتأكدت الأساط السياسية المعارضة أدرك لماذا ربط هيفل بين السياسة والجغرافية بقوله الجيوب-سياسة؛ أن تجنّب مطار دهوك، الذي توقف العمل فيه منذ 2012 سيضفي طابعاً جماًلباً على السياسة المحلية، ويزداد اعتزاز المواطن بهويته الكردية، وأترزازه بمدينته كفضاء ثقافي! لكن الأولى من المطار هو إنشاء طريق أرتوبيان بين أربيل ودهوك خلال من المنحنيات الضيقة والارتفاعات المفاجئة وتحويل تقاطعات إلى جسور لو استعاد بعض عقارات الدولة المتنازع عليها بين بعض الأثرياء الذين حولوا الأراضي التي كانت في خراطم البلدية إلى قصور فاخرة مسيجة بحدردن كونكريتية عالية ذُكر بقصور سدّام؛ لو قدم مشروع قانون إلى البرلمان لحماية المناطق الخضراء، من مدراء البلديات؛ لو اشغلت الحكومة على زيادة مساحة المناطق الخضراء، في المدن؛ لو تم تفعيل شرط البلدية على كل مواطن أن يزرع ثلاث أشجار أمام بيته أو محله أو مشروعه أو عيادته؛ لو أجبر المستثمرين على بيع جزء من الشقق إلى ذوي الدخل المحدود وخاصةً موظفو وزارة التربية، الشريحة الأكثر إهمالاً ونسياناً من الحكومات السابقة؛

لو أجبر المدارس الأهلية بشرط تعيين الأوائل من كليات التربية بمعدل مدرسو أو اثنين لكل مدرسة؛ لو أوقف استيراد الخدمات البيض والسود والملونات؛ لو أوقف استيراد المنتجات الزراعية ولو لسنة واحدة لدعم فئة الفلاحين!

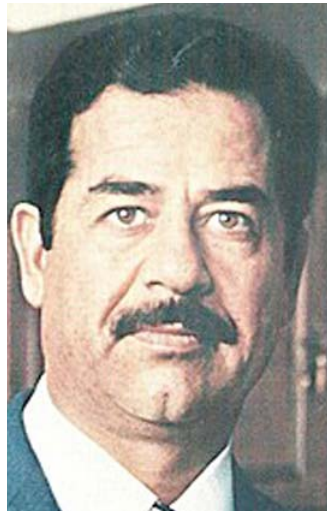


عبد الكريم يحيى الزبياري

دهوك

المخزون النفطي بعد تشكيل النفط الوطنية (الحلقة الثانية)

قانون شركة النفط الوطنية في العراق



صدام حسين



عادل عبد المهدي

عقدتين من العمل كان يمكن أن يبضي الي خلق صناعة نفطية متكاملة كما نراها في أرامكو واندوك والآخرين، بينما أفضى قرار حل الشركة إلى خسارة ذات أوجه متعددة، فقد خسر العراق، ما اكتسبته الشركة الفتحية من خبرة تولدت لدى كوادرها طوال عقدتين من العمل، ولدت بما اكتسبته الشركة التي اختبرت رحح خيرات الشركات الأجنبية نعمل لقد أضع النظام السابق بوصلة القطاع النفطي لعهود قادمة ليس بسبب حروبه البعيدة فحسب، بل لقراراتها التي عبئت بمستقبل أهم قطاع في البلد.

قواعد اللعبة

في المحصلة، بعد أن كان العراق: أول بلد عربي منتج للنفط عام 1927ومن أوائل حكومات المنطقة في تشكيل (وزارة النفط) عام 1959 ومن مؤسسي أول منظمة للدول المصدرة للنفط عام 1960.

وأول المباردين في المنطقة لتحديد امتيازات الشركات الأجنبية في 1961 أوأول بلد يؤسس لشركة النفط الوطنية عام 1964 وهم العراق بتأميم الصناعة النفطية عام 1972-1975.

أصبح أول بلد في المنطقة يجزه حكامه على مشروع شركة النفط الوطنية عام 1987.

المفارقة أن يبقى العراق هو البلد الوحيد في المنطقة الذي لا يمتلك قطاعه النفطي هذه المنظمة الوطنية...لقد فقد العراق الكثير من الفرص في القطاع النفطي بسبب سياسات الأنظمة والحكام، بينما الآخرون استمروا في رعاية مشروعاتهم الوطني فأنسوسوا عملاقة النفط في بلدانهم.

وماذا بعد التغيير؟

جرت محاولات عديدة لإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للقطاع النفطي ابتداءً من 2003 وحتى 2018 كانت محاولات جادة تعكس الرغبة الملحة لدى المسؤولين الذين تصبوا لقيادة القطاع النفطي طوال الخمسة عشر عاماً، ولم تلغخ المحاولات بسبب الخلافات السياسية بين صدام حسين، وأصبحت الوزارة المشغل المباشر في الصناعة فضلاً عن منظم لها. وهذه الانتكاسة شلت مفاصل العمل في الصناعة الاستخراجية طوال السنوات الماضية. إن قرار حل شركة النفط الوطنية لا يقل ضرراً على مستقبل الصناعة النفطية من آثار الحروب عليها، إن النظام الصدامي أجبر على المشروع وهو في باكورة نموه وتطوره فأصابه بينته التحتية بالكساح. كان حل النفط الوطنية ضحية رغبة التسلسل على ثروات البلد وجوبها بإدارة مركزية سقيمة بغض النظر عما سيؤول إليه الأمر، جاء الجهاز على الوليد الوطني في الوقت الذي أخذت الدول النفطية الأخرى تدفع بشركاتها الوطنية لتحتل مواقعها المتميز في إدارة القطاع النفطي استخراجاً وتحويلاً.

لقد خسرت الصناعة الاستخراجية في العراق أحد أكبر مقوماتها للتطوير بسبب قرار الدمج، في وقت كانت أخرى منطلقة بكل عنفوانها لبناء قطاع الطاقة، لتصبح فيما بعد العنقوان البارز لإقتصاديات بلدانهم. لقد تعمير النظام السابق إدخال القطاع الاستخراجي، الذي استند شفق نواً أجواء الاستقلالية المحدودة في نهاية الستينيات والسبعينات، في نسق العنصنة الإدارية المظلمة حيث مركزية التخطيط والتفويض وغياب استقلالية القرار وتبعية المصالح وتضارب الصلاحيات وتذبذب الموارد والتدخل السياسي المباشر في نشاطات وفعاليات الشركة.

إن الصناعة الاستخراجية من الصناعات المعقدة التي تحتاج إلى مناخات منفتحة من أجل النمو، لقد أضع النظام البعني بقراره البعني عصارة جهود

ورثت النفط الوطنية بعد تأميم شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة في أعوام 1972-1975 سباقات إدارية متطورة وبنية حاسوبية وافية مماثلة لما تمتلكه الشركات الخاصة الناجحة في عالم النفط، ذلك الإرث ساهم في الإسراع باكتساب الأطر الإدارية والحاسوبية والفنية السليمة للنفط الوطنية كشركة لها استقلاليتها الإدارية والمالية. كانت بعثات وزارة النفط للطلبة المتميزين لاستكمالهم الدراسات في بريطانيا تشكل الرافد الأساس في تنمية الموارد البشرية في القطاع النفطي، كانت الشركة قادرة على التخطيط والتنفيذ المباشر للمشاريع الحاكمة في زيادة العوائد والإيرادات بفعل الدعم الحكومي لنشاطاتها ومنحها الأولوية في تسهيلات دوائر الدولة بعيداً عن الروتين الحكومي، فتتمتعت باستثناءات وإعفاءات من العديد من الأنظمة والتعليمات.

كان عمر شركة النفط الوطنية منذ تفعيل تاسيسها في 1967 مسروراً بقرارات التأميم من 1972-1975 وإنهاء ببدائية الحرب الإيرانية- العراقية في 1980 يمكن عدّها الفترة الذهبية لشركة النفط الوطنية، وكان حصارها متميزاً سواء في زيادة الإنتاجات النفطية أم في إدامة الطاقات الإنتاجية وزادتها، و بالمساهمة في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية لزيادة طاقات النقل والتخزين والتصدير، وإيضاً في تميّز كوادرها البشرية العاملة ببرامج التدريب والتطوير في أنظمة الحوافر وبمراجم السكن.... جل هذه الهزات ترسخت في بنىة الشركة لتصبح علامة فارقة في القطاع النفطي، كان يمكن لو قبض لها الاستمرار لاصبحت إحدى المعالم الاقتصادية للبلد.

تمتعت شركة النفط الوطنية بقرارات متميزة في بدايات تأسسها بفعل استقلاليتها عن المشاركة ببرامج الختريد والالتحاق جزءاً منها حيث واجه قطاع النفط عدة انتكاسات متعاقبة تركت آثارها بشكل سلبي على مجمل الافة منها الحروب العراقية الإيرانية 1980-1988 والتي كانت قاهرة على تحجيم الطاقة الإنتاجية للعراق، والتكتسك الصناعة النفطية مرة أخرى إبان حرب الخليج الأولى عفى غزو النظام السابق للكويت في أب 1990. وكانت من أقوى اكتشاف وحفر وتطوير وتصدير وتسويق منذ عام 1968 وأحق بها منمشآت الشركات المؤممة في الأعوام 1972و1973 (و 1975)، ولسعل من أهم مقومات نجاح النفط الوطنية هو امتلاكها مجلس إدارتها المستقلة المالية والإدارية، (كان يدير شركة النفط الوطنية مجلس إدارة مستقل ولها قانونها الخاص وميزانيتها الخاصة المستقلة عن ميزانية الدولة).

إن كان هناك تحد أسماء الحكومات يتطلب إنجاز التجربة دعم حكومي إستثنائي وسباقات عمل متميزة من جهة، ومن جهة أخرى كانت الجهات الحكومية تفهم شروط النجاح من خلال منح الاستقلالية في العمل ولو ليس بشكله المطلوب، وحتى الدوائر التابعة للنفط الوطنية كانت تتمتع بهذا الاستقلالية، فمثلاً المديرية العامة للباكتشاف كان لها استقلالها الفني وربطاتها الإدارية والمالي هيكل شركة النفط الوطنية INOC وتعززت تلك الاستقلالية بشكل أوسع فيما بعد في إعادة هيكلة النشاط الاستكشافي لتنفيذ المهام المناطة بها. بعد انتهاء عمليات التأميم، كان قرار مجلس قيادة الثورة (المحلل) في 1975 بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الجمهورية صدام حسين، تتولى متابعة شؤون النفط من اتفاقيات إقتصادية وفنية وتجارية واتفاقيات قروض ومساعدات مالية واتفاقيات مع مؤسسات الدولة المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والنفطية والمالية للعراق.

لا شك أن هذا القرار أفقد النفط الوطنية بكارة استقلاليتها وأصبح القرار السياسي هو سيد الموقف، وهذا ما سيجل باستقلاليتها كونها شركة تتمتع بالشمولية المعنوية ولها استقلالها المالي والإداري وتعمل ضمن معايير الربح والخسارة. بينما يناقش البعض إن قراراً كهذا من شأنه أن يسهم في تخليل العقبان المالية والإدارية أمام الشركة ويدفع بها إلى الأمام. وقد يكون لهذا الرأي بعض الصحة وله تأثيرات مرحلية ولكن له أن المردودات السلبية الكبرى في أن تصبح الشركة أداة سياسية بيد الحاكم لتحقيق مصالح ليست



إبراهيم بجر العلوم

بغداد

- تمتعت شركة النفط الوطنية بقدرات متميزة في بدايات تأسيسها بفعل استقلاليتها النسبية عن .
- كان حل النفط الوطنية ضحية رغبة التسلسل على ثروات البلد وتوجيهها بإدارة مركزية سقيمة بغض النظر عما سيؤول من خراب.
- الانتكاسة المربعة التي واجهها القطاع النفطي تتمثل في دمج شركة النفط الوطنية العراقية بمركز وزارة النفط عام 1987.
- خسرت الصناعة الاستخراجية في العراق أحد أكبر مقوماتها للتطوير بسبب قرار الدمج، في وقت كانت الشركات الوطنية في بلدان أخرى منطلقة بكل عنفوانها لبناء قطاع الطاقة برعاية حكومية.
- عادل عبد المهدي حال إقرار القانون (قد يقتل القانون أو يجمد أو تعطله التعليمات، كما حصل مع قوانين كثيرة.. لكن إقرار القانون بحد ذاته، رغم بعض الملاحظات، هو نقلة تاريخية ونوعية مهمة سياسية واقتصادية واجتماعية ومفاهيمية).

2. مليون ب/ي وشركة نفط الموصل 0.1 = MPC مليون ب/ي. واستمر الجهد الوطني في السبعينات بالحفاظ عليها وتطويرها بالتعاون مع بعض الشركات الأجنبية لتطوير بعض الحقول ليصل معدل الإنتاج السنوي إلى حوالي 3.7 مليون برميل يومياً في 1979 بالرغم من زلته في صيف ذلك العام. وسرعان ما خسّر العراق بالتتابع جزءاً منها حيث واجه قطاع النفط عدة انتكاسات متعاقبة تركت آثارها بشكل سلبي على مجمل الافة منها الحروب العراقية الإيرانية 1980-1988 والتي كانت قاهرة على تحجيم الطاقة الإنتاجية للعراق، والتكتسك الصناعة النفطية مرة أخرى إبان حرب الخليج الأولى عفى غزو النظام السابق للكويت في أب 1990. وكانت من أقوى اكتشاف وحفر وتطوير وتصدير وتسويق منذ عام 1968 وأحق بها منمشآت الشركات المؤممة في الأعوام 1972و1973 (و 1975)، ولسعل من أهم مقومات نجاح النفط الوطنية هو امتلاكها مجلس إدارتها المستقلة المالية والإدارية، (كان يدير شركة النفط الوطنية مجلس إدارة مستقل ولها قانونها الخاص وميزانيتها الخاصة المستقلة عن ميزانية الدولة).

إن كان هناك تحد أسماء الحكومات يتطلب إنجاز التجربة دعم حكومي إستثنائي وسباقات عمل متميزة من جهة، ومن جهة أخرى كانت الجهات الحكومية تفهم شروط النجاح من خلال منح الاستقلالية في العمل ولو ليس بشكله المطلوب، وحتى الدوائر التابعة للنفط الوطنية كانت تتمتع بهذا الاستقلالية، فمثلاً المديرية العامة للباكتشاف كان لها استقلالها الفني وربطاتها الإدارية والمالي هيكل شركة النفط الوطنية INOC وتعززت تلك الاستقلالية بشكل أوسع فيما بعد في إعادة هيكلة النشاط الاستكشافي لتنفيذ المهام المناطة بها. بعد انتهاء عمليات التأميم، كان قرار مجلس قيادة الثورة (المحلل) في 1975 بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الجمهورية صدام حسين، تتولى متابعة شؤون النفط من اتفاقيات إقتصادية وفنية وتجارية واتفاقيات قروض ومساعدات مالية واتفاقيات مع مؤسسات الدولة المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والنفطية والمالية للعراق.

لا شك أن هذا القرار أفقد النفط الوطنية بكارة استقلاليتها وأصبح القرار السياسي هو سيد الموقف، وهذا ما سيجل باستقلاليتها كونها شركة تتمتع بالشمولية المعنوية ولها استقلالها المالي والإداري وتعمل ضمن معايير الربح والخسارة. بينما يناقش البعض إن قراراً كهذا من شأنه أن يسهم في تخليل العقبان المالية والإدارية أمام الشركة ويدفع بها إلى الأمام. وقد يكون لهذا الرأي بعض الصحة وله تأثيرات مرحلية ولكن له أن المردودات السلبية الكبرى في أن تصبح الشركة أداة سياسية بيد الحاكم لتحقيق مصالح ليست

